الأمم المتحدة

S/2007/425

مجلس الأمن

Distr.: General
12 July 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

تلقّت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير المرفق المقدّم من جمهورية فييت نام الاشتراكية عملاً بالقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريكاردو ألبرتو **آرياس**
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار
١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

150807 090807 07-42459 (A)

مرفق

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجّهة إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب من البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وبالإشارة إلى مذكرة رئيس اللجنة رقم S/AC.40/2006/OC.94، المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تتشرف بأن تحيل إلى اللجنة التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) بشأن التدابير الإضافية لمكافحة الإرهاب.

تقرير مقدم إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ فييت نام لقرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) بشأن التدابير الإضافية لمكافحة الإرهاب

مقدمة

دأبت فييت نام على اتباع سياسة إدانة جميع الأعمال الإرهابية بشدة مهما كان شكلها ومهما كانت دوافعها. ويجب إنزال عقوبات شديدة بمرتكبي الأعمال الإرهابية، بمن فيهم الأفراد المدانون بالتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية. وتؤيد فييت نام تماما الجهود الرامية إلى اجتثاث الإرهاب وتؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب بالامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، مع التقيد الصارم بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية، وعدم تعقيد العلاقات الدولية القائمة أو التسبب في إلحاق الضرر بحياة المدنيين وممتلكاتهم.

ومن هذا المنطلق، انضمت فييت نام إلى ثماني معاهدات دولية متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب من أصل ثلاث عشرة معاهدة، وتنظر حاليا في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضه أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧.

واستنادا إلى التوجيهات الواردة في المذكرة رقم S/AC.40/2006/OC.94 المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الصادرة عن لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ، تقدم حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية إلى اللجنة طيه التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، بشأن التدابير الإضافية لمكافحة الإرهاب.

أسئلة وأجوبة

السؤال ١-١: ما هي التدابير التي اتخذتها فييت نام لكي تحظر بموجب القانون ارتكاب أي أعمال إرهابية وتمنع التحريض على ارتكابها؟ وما هي الخطوات الإضافية التي يجري النظر فيها، إن وجدت؟

الجواب:

أولا، من الضروري أن نبين أن القانون الجنائي في جمهورية فييت نام الاشتراكية الذي أقرته الجمعية الوطنية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ينص على أن العمل الإرهابي يعتبر فعلا إجراميا وينص على إنزال عقوبة صارمة بالأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية وذلك بالحكم عليهم بأقصى العقوبات الممكنة وهي عقوبة الإعدام. وتتناول

المادة ٨٤ من قانون العقوبات الأعمال الإرهابية وإطار الأحكام التي تصدر بشأنها على النحو التالي:

"**المادة ٨٤: الإرهاب**

١ - يحكم على الأشخاص الذين يقصدون معارضة الإدارة الشعبية والتعدي على حياة المسؤولين، أو الموظفين العموميين أو المواطنين، بالسجن لمدة تتراوح بين اثنتي عشرة سنة وعشرين سنة، أو بالسجن المؤبد أو بالإعدام.

٢ - في حال ارتكاب جرائم بالتعدي على الحرية البدنية و/أو الصحة البدنية، يحكم على الجناة بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة.

٣ - في حال ارتكاب جرائم بالتهديد بالتعدي على الحياة أو بارتكاب أعمال أخرى تنطوي على ترهيب معنوي، يحكم على الجناة بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وسبع سنوات.

٤ - يعاقب أيضا وفقا لهذه المادة الذين يُرهبون الأجانب بهدف إحداث صعوبات في العلاقات الدولية لجمهورية فييت نام الاشتراكية".

ورغم عدم وجود نص في قانون العقوبات يتناول بالتحديد التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية، يتعرض مرتكب هذا العمل لعقوبات شديدة. والأساس القانوني لهذه العقوبة هو الجمع بين المادة ٨٤ المتعلقة بالإرهاب والمادة ٢٠ بشأن التواطؤ، التي تغطي أيضا فعل التحريض. وتنص المادة ٢٠ من قانون العقوبات على أن:

"**المادة ٢٠ - الاشتراك**

٢ - منظم الجريمة ومنفذها والمحرضون عليها والمساعدون على ارتكابها يعتبرون جميعا مشتركين فيها.

...

المحرضون هم الذين يحرضون أشخاصا آخرين ويغرونهم ويشجعونهم على ارتكاب الجرائم.

..."

لذلك فإن الشخص المذنب بالتحريض على ارتكاب عمل إرهابي أو أعمال إرهابية، يُعتبر إرهابيا شريكا ويعاقب وفقا للمادة ٨٤ من قانون العقوبات.

وحتى الآن، ورغم عدم وجود وثيقة قانونية عن مكافحة الإرهاب، فهناك أحكام عديدة موجودة في إطار وثائق قانونية ذات صلة (قانون العقوبات، الإجراءات الجنائية، الإدارة وما إلى ذلك) خلقت توجها قانونيا شاملا وفعالا بما فيه الكفاية لمنع الإرهاب وقمعه، وكذلك للتعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.

(ب) تعلّق فييت نام أهمية كبيرة على إكمال إطارها القانوني. وتحت هذا الشعار، أدرج تعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية في برنامج الجمعية الوطنية لتطوير القوانين والمراسيم في عام ٢٠٠٧. وتنظر فييت نام أيضا في صياغة قانون لمنع الإرهاب وقمعه. ويتوقع أن يصدر رئيس الوزراء الفييتنامي أيضا توجيهات حول أنشطة مكافحة الإرهاب في السياق الجديد.

السؤال ١-٢: ما هي التدابير التي تتخذها فييت نام من أجل منع إتاحة ملاذ آمن لأي أشخاص تتوافر بشأنهم معلومات موثوقة وذات صلة تفيد بوجود أسباب جدية لاعتبارهم مدانين بالتحريض على ارتكاب عمل إرهابي أو أعمال إرهابية؟

الجواب:

أولا، من الضروري أن نكرر أن سياسة فييت نام الثابتة لا تسمح لأي إرهابي بأن يجد ملاذا آمنا في فييت نام.

(أ) من أجل كفالة الحكم على أي شخص يتستر على إرهابي، أو لا يخبر عنه، بطريقة عادلة وقانونية، هناك أحكام ضمن القانون الجنائي الفييتنامي تعاقب على جرائم التستر أو عدم الإبلاغ فيما يتعلق بالجرائم الجنائية بصفة عامة، وفيما يتعلق بالجرائم الإرهابية بصفة خاصة. وقد عُرّفت جريمة التستر على أعمال إرهابية في المادة ٣١٣ من قانون العقوبات على النحو التالي:

"المادة ٣١٣ – التستر على الجرائم

١ – يحكم على الذين يتسترون، دون سابق وعد، على إحدى الجرائم المعرّفة في المواد التالية بالإصلاح غير الاحتجازي لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات.

– من المادة ٧٨ إلى المادة ٩١ بشأن جرائم المساس بالأمن القومي؛

..."

ويُعرَّف عدم الإبلاغ عن جريمة إرهابية أيضا في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على النحو التالي:

"المادة ٣١٤ – عدم الإبلاغ عن الجرائم

١ – الأشخاص الذين لديهم علم تام بإحدى الجرائم المحددة في المادة ٣١٣ من هذا القانون، تكون قيد الإعداد لها، أو يجري ارتكابها أو ارتكبت، لكنهم لم يبلغوا عنها، يوجه إليهم إنذار، أو يعاقبون بفترة إصلاح غير احتجازي لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات".

تطبق الأحكام المذكورة أعلاه لمعاقبة الذين يؤوون محرضين على ارتكاب أعمال إرهابية في أراضي فييت نام.

وحتى الآن، لا توجد لدى فييت نام أية معلومات عن وجود أي شخص على أراضيها أي شخص يحرض على عمل إرهابي أو أعمال إرهابية. وستتخذ فييت نام جميع التدابير لمعاقبة هؤلاء الأشخاص، إن وجدوا، وفقا للقوانين الفييتنامية والتزاماتها الدولية.

(ب) يطبق قانون العقوبات الفييتنامي في المقام الأول للمعاقبة على الجرائم لمرتكبة على أراضي فييت نام. بالإضافة إلى ذلك، لا يستبعد قانون العقوبات تطبيق هذه الأحكام على الجناة الذين يرتكبون جرائم في الخارج. وفيما يتعلق بالأعمال الاجراميه المرتكبة خارج أراضي جمهورية فييت نام الاشتراكية، تنص المادة ٦ من قانون العقوبات على:

"المادة ٦ – انطباق قانون العقوبات على الأعمال الجنائية المرتكبة خارج أراضي جمهورية فييت نام الاشتراكية

١ – يجوز أن يخضع المواطنون الفييتناميون الذين يرتكبون جرائم خارج أراضي جمهورية فييت نام الاشتراكية للمسؤولية الجنائية في فييت نام وفقا لهذا القانون.

ويطبق هذا الحكم أيضا على الأشخاص عديمي الجنسية المقيمين بصورة دائمة في جمهورية فييت نام الاشتراكية.

٢ – يجوز أن يخضع الأجانب الذين يرتكبون جرائم خارج أراضي جمهورية فييت نام الاشتراكية للمسؤولية الجنائية وفقا لقانون العقوبات في فييت نام في الأحوال المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي أبرمتها جمهورية فييت نام الاشتراكية أو انضمت إليها".

(ج) يوجد جزء مستقل ضمن قانون الإجراءات الجنائية الفييتنامي (الجزء الثامن) الفييتنامي ينص على التعاون الدولي في الإجراءات الجنائية. وينص هذا الجزء على المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين وتسليم الملفات والوثائق والأدلة المتعلقة بالقضايا في الفصلين السادس والثلاثين والسابع والثلاثين على التوالي. وتسرع دولة فييت نام حاليا في صياغة قانون للمساعدة القضائية المتبادلة وتسليم المجرمين لوضع أساس قانوني محلي للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال المساعدة القضائية المتبادلة وتسليم المجرمين.

السؤال ١-٣ كيف تتعاون فييت نام مع الدول الأخرى في مجال تعزيز أمن حدودها الدولية بغرض منع الأشخاص المدانين بالتحريض على ارتكاب عمل إرهابي أو أعمال إرهابية من دخول أراضيها، بما في ذلك عن طريق مكافحة تزوير وثائق سفر والقيام قدر المستطاع بتحسين وسائل الكشف عن الإرهابيين وإجراءات أمن المسافرين؟

الجواب:

أولا، ينبغي الإشارة إلى أنه توجد في قانون العقوبات الفييتنامي أحكام تتعلق بالاستخدام غير المشروع للأختام، وتحديدا في المادة ٢٦٦ بشأن ''تعديل و/أو استخدام الشهادات والوثائق الصادرة عن وكالات و/أو منظمات''، والمادة ٢٦٧ بشأن ''جريمة تزوير الأختام و/أو وثائق الوكالات و/أو المنظمات'' والمادة ٢٦٨ بشأن ''جريمة الاستيلاء على أختام و/أو وثائق وكالات الدولة و/أو المنظمات الاجتماعية وبيعها وشرائها وإتلافها''. ويمكن تطبيق هذه الأحكام لمنع ومكافحة استخدام وثائق مزورة، ولردع المجرمين، بمن فيهم المشتبه فيهم بالتحريض على الإرهاب، من الهجرة إلى فييت نام.

(أ) بغية إيجاد أساس قانوني للتعاون مع البلدان المجاورة في إدارة وكفالة أمن الحدود، أبرمت فييت نام ثلاثة اتفاقات بشأن إدارة المناطق الحدودية، وهي اتفاق فييت نام - كمبوديا بشأن نظام الحدود في عام ١٩٨٣، واتفاق فييت نام - لاوس بشأن نظام الحدود الوطنية في عام ١٩٩٠ (المعدّل والمكمّل بالبروتوكول في عام ١٩٩٧)، واتفاق فييت نام - الصين المؤقت بشأن إدارة قضايا الحدود في عام ١٩٩١. واستنادا إلى هذه الاتفاقات، عملت الوكالات المعنية في فييت نام بشكل وثيق مع نظيراتها في كمبوديا ولاوس والصين لتعزيز الأمن في المناطق الحدودية بهدف منع دخول المشتبه في كونهم إرهابيين إلى الأراضي الفييتنامية، والكشف عن عمليات تزوير واستعمال وثائق السفر المزورة وتزوير جوازات السفر بغرض ارتكاب أعمال إرهابية ومكافحة تلك العمليات.

(ب) أصدرت الوكالتان المختصتان في فييت نام، وهما وزارة الأمن العام ووزارة الدفاع، توجيهات إلى وحدات فنية لكي تضع تحت المراقبة الصارمة أسماء مرتكبي الأعمال

الإرهابية والمشتبه في ارتكابهم لها، المقدمة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقوات الشرطة والأمن في البلدان الأخرى. وكثفت الوكالات المذكورة أيضا أعمال التنسيق المتعلقة بفحص وفرز السلع والأشخاص الذين يتنقلون عبر الحدود، مما يمنع الجناة والمشتبه في ارتكابهم أعمالا إرهابية، وكذلك الوسائل المستخدمة لأغراض الإرهاب من دخول فييت نام. بالإضافة إلى ذلك، أقيمت ''خطوط ساخنة'' لمكافحة الإرهاب متصلة بسفارات وقنصليات بعض البلدان في فييت نام، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان واستراليا، لتبادل المعلومات حول جهود مكافحة الإرهاب في الوقت المناسب. كما أرسلت السلطات المختصة في فييت نام مئات الموظفين لحضور اجتماعات ومؤتمرات ودورات تدريبية تتعلق بمكافحه الإرهاب وأمن الحدود قامت بتنظيمها بلدان أخرى.

(ج) وفي جنوب شرق آسيا، عملت فييت نام بشكل وثيق مع البلدان الأخرى في الرابطة على وضع اتفاقية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، تم توقيعها في سيبو بالفلبين، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتنص الفقرات (د) و (ز) و (ح) من المادة السادسة في اتفاقيه الرابطة لمكافحة الإرهاب على تدابير لمنع ومكافحة الإرهاب على النحو التالي:

''... ...

(د) منع تنقل الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية من خلال مراقبة الحدود على نحو فعال ووضع ضوابط لإصدار أوراق الهوية ووثائق السفر، وباتخاذ تدابير لمنع التزوير أو التزييف أو استخدام أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر المزورة؛

...

(ز) تعزيز التعاون عبر الحدود؛

(ح) تعزيز التبادل الاستخباراتي وتبادل المعلومات''.

(د) علاوة على ذلك، أبرمت فييت نام عدة اتفاقات ثنائية بشأن التعاون في مجال منع الجريمة وقمعها مع بلدان مثل تايلند والصين وأستراليا وميانمار وألمانيا ... ووفقا لهذه الاتفاقات، تلتزم الأطراف ذاتها بالتعاون وتبادل المعلومات بشأن منع الجرائم عبر الوطنية وقمعها، بما في ذلك جريمة الإرهاب، وتزوير وثائق السفر، وما إلى ذلك.

(هـ) تفخر فييت نام بأنها تقيم تعاونا جيدا مع منظمات دولية في مجال تعزيز أمن الطيران. ومن الجهود التي بذلت مؤخرا قيام فييت نام بتيسير زيارة لفريق تحقيق تابع لمنظمة

الطيران المدني الدولي إلى فييت نام في الفترة بين ٢١ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وخرج فريق التحقيق التابع للمنظمة بتقييم جيد عن الجهود التي تبذلها فييت نام وقدم توصيات لتعزيز أمن الطيران في فييت نام. وتقوم وكالة الطيران في فييت نام حاليا بتنفيذ التوصيات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي. وفي الوقت نفسه، تعمل إدارة الطيران في فييت نام بشكل وثيق مع الوكالات المعنية الأخرى لضمان الامتثال لأنظمة منظمة الطيران المدني الدولي بشأن مكافحة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الطيران المدني فضلا عن الاضطلاع بتدابير مكافحة الإرهاب لكفالة أمن الطيران.

السؤال ١-٤: ما هي الجهود الدولية التي تشارك فيها فييت نام أو التي تعتزم المشاركة فيها أو الشروع فيها بهدف تعزيز الحوار بين الحضارات وتوسيع التفاهم بينها حتى يتسنى منع الاستهداف العشوائي للديانات والثقافات المختلفة؟

الجواب:

تشاطر فييت نام الرأي مع العديد من البلدان الأخرى بأن تعزيز الحوار بين الحضارات وتعميق التفاهم بين الأديان والثقافات هو أحد العناصر الأساسية لتعزيز التعاون وتحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب. ومن هذا المنطلق، شاركت فييت نام في السنوات الماضية في مؤتمرات دولية وإقليمية مختلفة بهدف زيادة تعزيز الحوار وتعميق التفاهم بين بلدان ذات ثقافات مختلفة وذلك لمنع التمييز بين مختلف الأديان والثقافات في العالم. وبشكل خاص، تدعم فييت نام بنشاط الجهود المترابطة في منتديات مثل اليونسكو ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاجتماع الآسيوي الأوروبي، وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي، والبلدان الناطقة بالفرنسية، وحركة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الدولية.

السؤال ١-٥: ما هي التدابير التي تتخذها فييت نام من أجل التصدي للتحريض على الأعمال الإرهابية التي ترتكب بدافع التطرف والتعصب ومنع الأعمال التخريبية التي يقوم بها الإرهابيون وأنصارهم ضد المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية؟

(أ) تتمثل سياسة فييت نام في إنزال عقوبة شديدة على أي أعمال إجرامية تهدد سياسة وحدة الشعوب وتخرب الهياكل الأساسية المادية والتقنية، بما في ذلك المنشآت الثقافية. وتنظم المادتان ٨٧ و ٨٥ على نحو خاص من قانون العقوبات الفييتنامي هذه المسألة.

"المادة ٨٧ – تقويض سياسة الوحدة

١ – يعاقب الأشخاص الذين يرتكبون الأعمال التالية بهدف معارضة الإدارة الشعبية بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة:

...

(ب) بث بذور الكراهية والتحيز و/أو الانقسام العرقي، والمساس بحقوق المساواة بين مجتمع القوميات في فييت نام؛

(ج) بث بذور الانقسام بين المتدينين وغير المتدينين، والانقسام بين المؤمنين المتدينين والإدارة الشعبية أو المنظمات الاجتماعية؛

(د) تقويض تنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق التضامن الدولي.

٢ – في حال ارتكاب جرائم أقل خطورة، يحكم على الجناة بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وسبع سنوات".

"المادة ٨٥ – تخريب الأسس المادية والتقنية لجمهورية فييت نام الاشتراكية

١ – يعاقب الأشخاص الذين يقصدون معارضة الإدارة الشعبية والتعدي على حياة المسؤولين أو الموظفين العموميين أو المواطنين بالسجن لمدة تتراوح بين اثنتي عشرة سنة وعشرين سنة، أو بالسجن المؤبد، أو بالإعدام.

٢ – في حال ارتكاب جرائم بالتعدي على الحرية البدنية و/أو الصحة البدنية، يحكم على الجناة بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة".

تنص المادة ١٤٣ من قانون العقوبات الفييتنامي على أحكام محددة بشأن العقوبات المطبقة على "تدمير الممتلكات أو إلحاق الضرر بها عمداً".

(ب) أدخلت فييت نام مؤخرا بعض التدابير الملموسة لمكافحة التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية بدافع التطرف والتعصب ولمنع تخريب المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية. وتشمل هذه التدابير إنشاء آلية للتنسيق بين الوكالات الفييتنامية والوكالات الدولية لمنع القيام بهذه الأعمال؛ وإطلاق حملات لنشر سياسة الحكومة بشأن المسائل الدينية والتعريف بها؛ وتنظيم مهرجانات دينية ووطنية؛ وقيام "دار نشر الدين" بنشر الكتب والمواد عن الأنشطة الدينية في فييت نام.

كما أنشأت الوكالات المركزية والمحلية في فييت نام آلية للتنسيق الوثيق لمعالجة النزاعات والخلافات والشكاوى المتعلقة بالمسائل الدينية والعرقية بسرعة للمساعدة في

استقرار الحالة. كما وضع عدد من التدابير والحلول بهدف القضاء تدريجيا على أسباب ودوافع التطرف والإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قانون المعتقدات والأديان الفييتنامي الذي أقرته اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يؤكد من جديد الأحكام المتعلقة بالمؤسسات الدينية والممتلكات الشرعية الخاصة بها على النحو التالي:

"المادة ٤

يحمي القانون الباغودات والكنائس والمساجد والأديرة والدور الطائفية والمعابد والأضرحة ومكاتب المنظمات الدينية، ومراكز تدريب المنظمات الدينية، والمؤسسات القانونية الأخرى ذات الصلة بالعقيدة والدين والكتب المقدسة الدينية والمقالات المتعلقة بالعبادة.

...

المادة ٢٦

يحمي القانون الأصول المشروعة للمنظمات العقائدية والدينية، ويحظر ارتكاب أي انتهاكات ضدها".

السؤال ١-٦ ما الذي تقوم به فييت نام من أجل كفالة توافق التدابير التي تتخذها لتنفيذ أحكام الفقرات ١ و ٢ و ٣ من القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) مع جميع الالتزامات التي تتحملها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني؟

الجواب:

إن حقوق الإنسان منصوص عليها بوضوح في الفصل الخامس من دستور جمهورية فييت نام الاشتراكية لعام ١٩٩٢ الذي وضع على أساسه القانون المتعلق بمقاضاة الجناة. وينص القانون الجنائي الفييتنامي على أن جميع الجناة متساوون أمام القانون، بغض النظر عن نوع جنسهم، أو جنسياتهم، أو معتقداتهم، أو دينهم، أو طبقتهم الاجتماعية أو مركزهم (المادة ٣). كما يكفل قانون الإجراءات الجنائية أيضا المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون (المادة ٥). بالإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون مواد تكفل حماية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حق المواطنين في الحرمة الجسدية (المادة ٦)، والحق في الحياة، والصحة، والشرف، والكرامة، والملكية (المادة ٧)، وحرمة السكن، والسلامة وسرية

المراسلات (المادة ٨) والحق في افتراض البراءة (المادة ٩)، وحق الدفاع عن النفس أو الحصول على محامي دفاع (المادة ١١)، وما إلى ذلك.

وقد أصدرت فييت نام بالفعل قانون إبرام المعاهدات الدولية والانضمام إليها وتنفيذها. وتنص المادة ٣ من هذا القانون بوضوح على أن تمتثل جمهورية فييت نام الاشتراكية للمعاهدات الدولية التي هي طرف فيها. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٦ من هذا القانون أيضا على تغليب المعاهدات الدولية عندما تتعارض مع القوانين المحلية.

الخلاصة

تشاطر فييت نام إدراك المجتمع الدولي المشترك لضرورة إنزال عقوبة شديدة على التحريض على الأعمال الإرهابية. والقوانين المذكورة أعلاه هي الأساس القانوني الذي تستند إليه الوكالات المختصة في فييت نام لمنع التحريض على الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها. بالإضافة إلى ذلك، تبذل فييت نام أيضا جهودا ترمي إلى تعميق الحوار والتفاهم بين الحضارات كوسيلة فعالة لمنع التمييز بين مختلف الأديان والثقافات.

وترى فييت نام أن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تنجح إلا إذا نفذت بامتثال تام للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة، والالتزامات التي تتعهد بها كل دولة على المستوى الدولي، بما في ذلك الالتزامات في مجالات حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني. وترى فييت نام أيضاً أنه من الضروري القضاء على الظروف التي تفضي إلى انتشار الإرهاب، مثل تدني التنمية، وعدم المساواة، وانتهاك حقوق الإنسان، والتمييز على أساس الدين أو المعتقد أو التمييز العنصري.